الاحتلال اعتقل من الضّفة خلال كانون الثاني/ يناير 2024، (1236) فلسطينيًا

حصيلة الاعتقالات بعد السابع من أكتوبر في الضّفة ارتفعت إلى (6870)

6/2/2024

رام الله – اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي (1236) مواطنًا، بينهم (30) من النّساء، و(73) من الأطفال، من الضّفة خلال شهر كانون الثاني/ يناير 2024، وقالت مؤسسات الأسرى: (هيئة شؤون الأسرى والمحررين، ونادي الأسير الفلسطيني، ومؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان)، إنّ أعلى نسبة في عمليات الاعتقال كانت في القدس، حيث بلغت (309) حالة اعتقال، تليها محافظة الخليل بـ(220) حالة اعتقال، وكان التّحول الأبرز في أعداد المعتقلين في محافظة طولكرم حيث بلغ عدد حالات الاعتقال فيها (150).

وأوضحت مؤسسات الأسرى، أنّه وفي ضوء استمرار العدوان الشامل على شعبنا، واستمرار الإبادة الجماعية في غزة، فأنّ حصيلة حالات الاعتقال بعد السابع من أكتوبر في الضّفة حتّى تاريخ نشر التقرير، بلغت (6870) حالة اعتقال، من بينها أكثر من (215) من النّساء، وأكثر من (400) طفل، فيما بلغ عدد حالات الاعتقال بين صفوف الصحفيين بعد 7 أكتوبر (52) أبقى الاحتلال على اعتقال (37) منهم صحفيتان، وكان من ضمن المعتقلين الطفل يوسف الخطيب (17 عامًا)، وأحمد خشان (18 عامًا)، ومحمد أنيس ترابي (16 عامًا) وهم ممن أفرج عنهم في صفقات التبادل التي تمت خلال شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2023، فيما بلغ عدد شهداء الحركة الأسيرة ممن تم الإعلان عنهم 7 شهداء، أحدهم لم يتم الكشف عن هويته، إلى جانب معتقلين من غزة استشهدوا وأعدموا داخل معسكرات الاحتلال ولم يتم الكشف عن هويتهم وظروف استشهادهم.

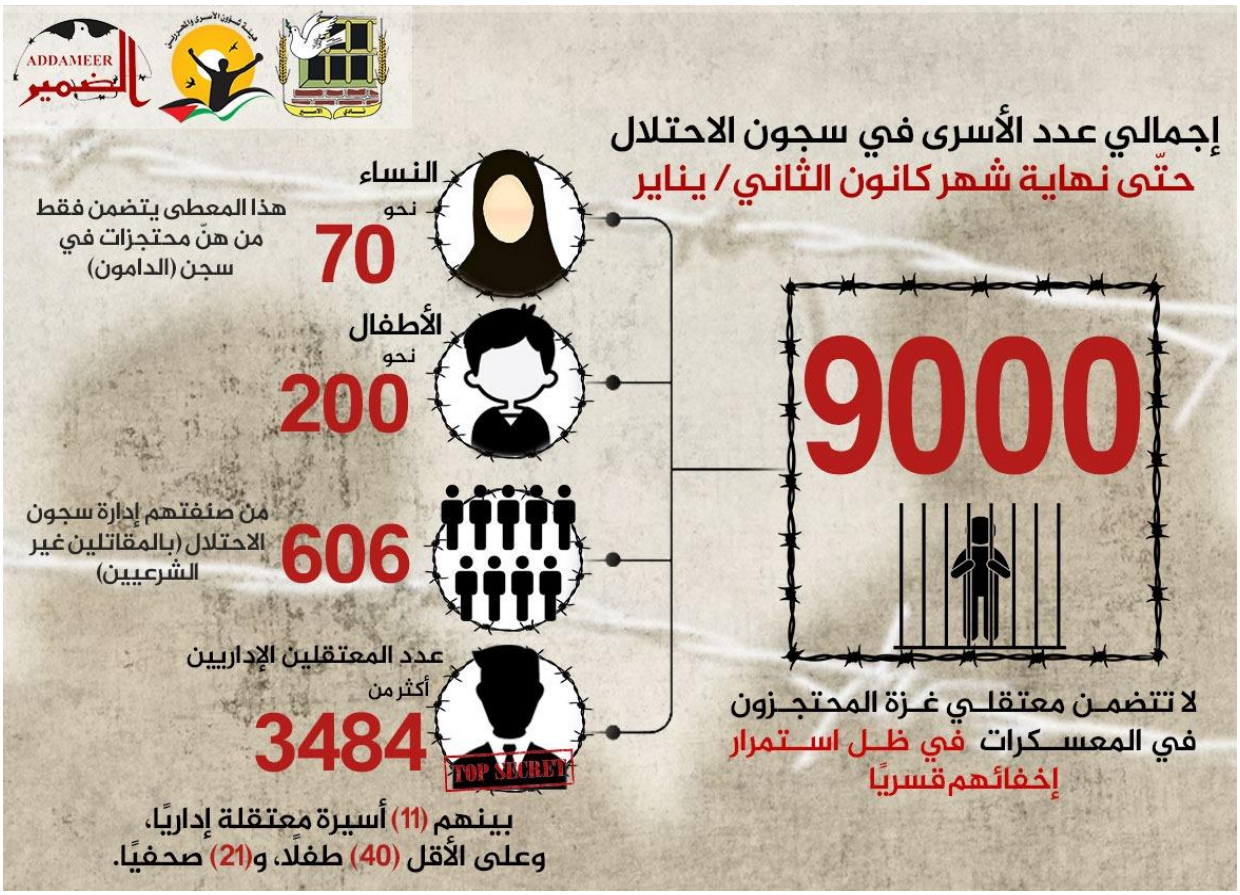

ويبلغ إجمالي عدد الأسرى في سجون الاحتلال حتّى نهاية شهر كانون الثاني/ يناير (9000) لا تتضمن معتقلي غزة المحتجزون في المعسكرات في ظل استمرار إخفائهم قسريًا، من بينهم (70) أسيرة هذا المعطى يتضمن فقط من هنّ محتجزات في سجن (الدامون) علمًا أن هناك معطيات عن وجود أسيرات من غزة في معسكرات تابعة لجيش الاحتلال لم يعرف عددهنّ أو أية معطيات حولهنّ، ومن ضمن إجمالي الأسرى في السجون هناك نحو (200) طفل.

وكان التّحول الأكبر في أعداد المعتقلين الإداريين، حيث بلغ عددهم (3484) معتقلا إدارياً، بينهم (11) أسيرة معتقلة إداريًا، وعلى الأقل (40) طفلًا، و(21) صحفيًا، فيما بلغ عدد من صنفتهم إدارة سجون الاحتلال (بالمقاتلين غير الشرعيين) (606)، وهم من اعترفت بهم إدارة السّجون، فيما تؤكد المؤسسات أن من هم مصنفون (بالمقاتلين غير الشرعيين)، أعلى بكثير مما أعلنت عنه إدارة السّجون، في ظل رفض الاحتلال الإفصاح عن أي معطى بشأن معتقلين غزة.

وتستعرض مؤسسات الأسرى في نشرة موجزة لشهر كانون الثاني، أبرز القضايا المتعلقة بقضية الأسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال الإسرائيلي، منها أبرز السياسات والانتهاكات الثابتة التي أكدتها المؤسسات على مدار الفترة الماضية، سواء على مستوى حملات الاعتقالات المستمرة، وعلى صعيد واقع الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي، ومنها قضية

استشهاد الأسير عبد الرحمن البحش، بالإضافة إلى قضية الاعتقال الإداري القضية التي شهدت تحولاً كبيراً من حيث أعداد المعتقلين الإداريين في السجون، إضافة إلى قضية اجتياح طولكرم وما شهدته المحافظة من عمليات تحقيق ميداني وعمليات اعتقال وتنكيل وتعذيب بحقّ المواطنين، كما نستعرض شهادة أحد المعتقلين من عمليات الاقتحام التي تمت خلال شهر كانون الثاني.

الاحتلال واصل تنفيذ جملة من الجرائم والانتهاكات الثابتة خلال حملات الاعتقال

تؤكّد مؤسسات الأسرى أن جملة الجرائم والانتهاكات التي تصاعدت بعد السابع من أكتوبر خلال حملات الاعتقال في الضّفة وطالت (6870) مواطنًا/ة، وشملت كافة الفئات بما فيهم الأطفال والنساء وكبار السن والمرضى والجرحى، إلى جانب الفئة الأبرز وهم الأسرى السابقون الذين تعرضوا لعمليات اعتقال عديدة، وأبرزها: قيام قوات الاحتلال بتنفيذ عمليات تعذيب وتنكيل بحقّ المعتقلين وعائلاتهم، واقتحام المنازل برفقة الكلاب البوليسية، إلى جانب جملة التهديدات التي وصلت إلى حد القتل، واعتقال مواطنين ومنهم نساء كرهائن للضغط على أحد أفراد العائلة لتسليم نفسه، حيث تصاعدت هذه السياسة خلال شهر كانون الثاني، عدا عن عمليات التّدمير والتّخريب الواسعة داخل المنازل، والمصادرات والسرقات بما فيها أموال ومصاغ ذهب، والتي تقدر بملايين الشواقل، إضافة إلى تدمير البُنى التحتية تحديدًا في محافظتي جنين ومخيمها، وطولكرم ومخيماتها، التي شهدت اقتحاماً واسعاً خلال شهر كانون الثاني ونفذت عمليات تحقيق ميداني واسعة بحقّ المواطنين إضافة إلى عمليات الاعتقال، وأبقى الاحتلال على اعتقال (37) مواطنًا من المحافظة،

وقـد عكسـت مسـتوى الشـهادات مـن المعتقلـين مسـتوى الجـرائم التـي رُصـدت منـذ بدايـة العـدوان الشـامل والإبـادة الجماعية في غزة.

الاحتلال يواصل جريمة الإخفاء القسري بحقّ معتقلي غزة

تُشكّل قضية معتقلي غزة اليوم التحدي الأكبر أمام المؤسسات الحقوقية، وذلك في ظل إصرار الاحتلال على الاستمرار في تنفيذ جريمة الإخفاء القسـري بحقّ معتقلي غزة، حيث يسـتند الاحتلال على لوائح أقرها، تحرم معتقلي غزة من لقاء المحامي، وعلى مدار الفترة الماضـية، وفي ضـوء العديد من الشّـهادات التي خرجت من معتقلي غزة الذين أفرج عنهم من بينهم نساء وأطفال، تؤكّد مستوى التّوحش ومستوى عمليات التّعذيب التي نفّذت بحقّهم، هذا عدا عن معطيات تشير بشكلٍ واضح إلى تعرض معتقلين لإعدامات ميدانية.

وحتّى اليوم لم نتمكن كمؤسـسـات مختصـة من معرفة أي معطيات واضـحة عن مصـير معتقلي غزة، رغم النداءات التي وجهت، وعلى عدة مستويات فيما يتعلق بالقضـية، وما هو متوفر معطيات ضـئيلة جدًا، منها ما أعلنت عنه إدارة السّـجون من عدد لما صـنفتهم (بالمقاتلين غير الشـرعيين)، وعددهم (606)، دون معرفة هوياتهم، أو أماكن احتجازهم فعليًا، علمًا أنّه وكما ذكرنا أعلاه هذا العدد لا يعكس مستوى عدد معتقلي غزة الحقيقي في سجون ومعسكرات الاحتلال.

يُشـار إلى أنّ كنيسـت الاحتلال كان قد صـادق مجددًا على سـريان اللوائح التي تحرم معتقلي غزة من لقاء المحامي، لمدة تصل لـ 180يومًا.

تصاعد كبير في أعداد المعتقلين الإداريين: بلغ عددهم حتى نهاية كانون الثاني/ يناير (3484) وهذه النسبة هي الأعلى منذ عقود

يواصل الاحتلال اعتقال المزيد من المواطنين وإصدار أوامر اعتقال إداريّ بحقّهم، حيث أصدر الاحتلال خلال شهر كانون الثاني (650) أمر اعتقال إداري بينهم (370) جديد و(280) تجديداً، ليبلغ عدد الأوامر الصادرة بعد السابع من أكتوبر (3320) أمرًا.

وفي ضوء هذا التزايد، فقد وصل عدد المعتقلين الإداريين في سجون الاحتلال إلى (3483) معتقلًا، بينهم (11) أسيرة، و(40) طفلًا على الأقل ممكن تمكّنت المؤسسات من متابعتهم وحصرهم، ليكون بذلك أعداد المعتقلين الإداريين أعلى من أعداد المحكومين والموقفين، علمًا أنّ عدد المعتقلين الإداريين قبل السابع من أكتوبر بلغت نحو (1320).

هذا ويُشار إلى أنّ سلطات الاحتلال الإسرائيلي تستخدم سياسة الاعتقال الإداري التعسفي كسياسة من سياسات القمع والسيطرة بحق الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث يلجأ الاحتلال لاعتقال المئات من الفلسطينيين تحت مسمى الاعتقال الإداري دون تقديم تهمًا أو لوائح اتهام بحجة ما تسميه "بالملف السري"، وهي بذلك تحرم المعتقلين من حقهم في الدفاع عن أنفسهم، وتحرمهم من أدنى ضمانات المحاكمات (العادلة)، حيث تلجأ سلطات الاحتلال للاعتقال الإداري كخيار أول وأخير ضد الفلسطينيين لقمعهم وإحكام السيطرة عليهم، كما تستخدمه كإجراء (عقابي) في كثير من الأحيان.

إدارة سجون الاحتلال واصلت إجراءاتها الانتقامية غير المسبوقة بعد السابع من أكتوبر

تابعت مؤسسات الأسرى إجراءاتها الانتقامية غير المسبوقة في سجون الاحتلال الإسرائيليّ، والتي مسّت كل جوانب الحياة الاعتقالية، وكانت المؤسسات قد أشارت إلى العديد منها باستفاضة في تقاريرها السابقة بعد السابع من أكتوبر، وأبرزها سياسة العزل المضاعفة التي تفرضها على الأسرى والأسيرات، في ظل استمرار حرمانهم من زيارة العائلة، إضافة إلى سياسة التجويع، واستمرار تقليص نسبة وصول الماء إلى أقسام الأسرى، وحرمانهم من أبسط ما تبقى لهم من حقوق، كتوفير مستوى أدوات التي تحافظ على مستوى النظافة الشخصيّة، للحلاقة أو للاستحمام، أو الملابس التي جردوا منها، وما تبقى لغالبية الأسرى من غيار واحد فقط، يضطروا لغسله، وارتدائه، ويعاني الاسرى من البرد الشديد في ظل موجات البرد الحالية حيث تخلو غرفهم من اي مصدر للتدفئة وفي سجني النقب وعوفر تم ازالة البلاستيك المقوى على النوافذ كإجراء تنكيلي، منذ بداية العدوان مما تسبب في مضاعفة البرد والصقيع على الأسرى وزاد وضع الأسرى المرضى سوءًا في ظل نقص حاد بالملابس والأغطية.

واستمرت عمليات التنكيل بالأسرى تحديدًا خلال عملية نقلهم، وقد رُصدت عمليات اعتداء على مجموعة من الأسرى خلال نقلهم لزيارة أحد المحامين في سجن (النقب) خلال شهر كانون الثاني، هذا عدا عن استمرار الجرائم الطبيّة وتصاعدها في ظل اعتقال المزيد من المرضى والجرحى، وشكّلت قضية تقييد الأسرى بأرجلهم وأيديهم مع وجود سلسلة بين القيود وتحديدًا أسرى حماس والجهاد الإسلامي، خلال نقلهم أو إحضارهم إلى زيارة المحامي، باعتبارهم مصنفين بحسب تعبير الاحتلال (ساغاف) أي من الخطرين جدًا، وقد رُصد ذلك

وفقًا للمحامين في سجن (ريمون)، ولا يتم إزالة القيود طوال فترة الزيارة وحتى مع طلب المحامي بإزالتها أثناء التوقيع على الوكالات الأوراق الطبية، كما رصد المحامون سياسة تكبيل الأسرى أثناء الزيارة في سجني (جلبوع ونفحة) دون وجود سلاسل وعلى جميع الأسرى ومن كافة التنظيمات.

خلال كانون الثاني– ارتقى الشهيد عبد الرحمن البحش ليكون الشهيد السابع في سجون الاحتلال بعد السابع من أكتوبر

في تاريخ الأول من كانون الثاني/ يناير اُستشهد الأسير عبد البحش، في سجن (مجدو) ليكون الشّهيد السابع الذي يعلن عن استشهاده بعد السابع من أكتوبر، هذا إلى جانب من استشهدوا من معتقلي غزة، دون معرفة هوياتهم، وذلك بحسب ما أعلن عنه الاحتلال وإعلامه.

وشكّلت قضية الأسير البحش، امتدّادًا لجريمة تصفية واغتيال الأسرى التي انتهجها الاحتلال بعد السابع من أكتوبر، عبر عمليات التّعذيب والتّنكيل إلى جانب الجرائم الطبيّة التي شكّلت كذلك عاملًا أساسياً في استشهاد أسرى.

نذكّر أنّ الأسير البحش يبلغ من العمر (23 عامًا)، وهو معتقل منذ عام 2022، ومحكوم بالسّجن لمدة 35 شهرًا، وهو الشهيد الثالث الذي يرتقي في سجن (مجدو) بعد السابع من أكتوبر، حيث شكّل سجن (مجدو) محطة وشاهد بارز على جرائم التّعذيب والتنكيل، بالإضافة إلى مستوى الإجراءات التي ما تزال إدارة السّجون تفرضها على الأسرى.

وتبقى الكثير من الجرائم ومنها الإعدامات الممارسة بحق المعتقلين رهن الخفاء خاصّة فيما يتعلق بمعتقلي غزة، التي تشهد إبادة جماعية.

خلال كانون الثاني – الاحتلال أعاد اعتقال طفلين وشاب ممن أفرج عنهم في صفقات التبادل واستدعى طفلة محررة من القدس للمحاكمة

أعادت سلطات الاحتلال الإسرائيليّ اعتقال الطفلين يوسف الخطيب (17 عامًا)، من أريحا، بعد استدعائه، في تاريخ 23 كانون الثاني/ يناير 2024، علمًا أنّه كان معتقلاً إدارياً عندما أُفْرِج عنه في صفقات التبادل في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2023، كما جرى اعتقال أحمد خشان (18 عامًا) في 25 كانون الثاني/ يناير 2024، وهو شقيق الشهيد وسام خشان الذي ارتقى في نفس يوم اعتقاله، إضافة إلى الطفل محمد أنيس ترابي (16 عامًا) من نابلس، حيث جرى تحويله إلى الاعتقال الإداريّ، وصدر بحقّه أمر إداري لمدة ثلاثة شهور.

وفي إطار استمرار الاحتلال في اختراق الصفقات التي تمت، استدعى الطفلة نفّوذ حمّاد من حي الشيخ جراح في القدس، للمثول أمام المحكمة على قضية تتعلق بحادثة جرت معها خلال فترة اعتقالها في سجون الاحتلال، وكان هذا الأمر قد جرى أيضًا مع الأسيرة فدوى حمادة من القدس بعد الإفراج عنها في صفقات التبادل التي تمت.

وفي هذا الإطار، إذ تعتبر مؤسسات الأسرى، أنّ ما جرى هو اختراق واضح للصفقات التي تمت في إطار بنود الهدنة.

شهادات متصاعدة من المعتقلين عن جرائم التعذيب والتنكيل

من بين العشرات من الشّهادات التي وثقتها المؤسسات نستعرض إحدى الشهادات التي وثقتها خلال اجتياح طولكرم لمسعف متطوع في الهلال الأحمر الفلسطينيّ تعرض للاعتقال والتحقيق وعمليات تنكيل.

شهادته:

"اتخذنا أنا ومجموعة من المسعفين المتطوعين مع الهلال الأحمر نقطة اسعاف داخل منزل في المخيم في حارة الحمام، نعالج فيها الإصابات، بعد التنسيق مع مكتب الارتباط المدني وإرسال موقعنا عبر تطبيق تحديد الموقع. في ساعات العصر من ذات يوم الاقتحام سمعنا صوت طرق عنيف للباب وقام احد المسعفين بفتحه، مباشرة اقتحم حوالي 15 جندي المنزل، بعضهم مقنع بلباس جيش أخضر وكان غالبيتهم يتكلمون اللغة العربية بشكل سليم، كنا جميعنا داخل المنزل مسعفي عدد سبعة (5 رجال وسيدتين) وجميعنا يلبس الملابس الخاصة بالعمل "فيست الهلال الاحمر"، مباشرة قاموا بتقيد جميع المسعفين الرجال من بينهم انا (عددنا 5) بمرابط بلاستيكية للأمام ووضعوا الغمام على أعيننا".

"بعدها اقتادونا مشياً على الأقدام إلى منزل قريب في ذات الحارة استخدموه كنقطة احتجاز وتحقيق ميداني لهم، كان يوجد داخل المنزل حوالي 10 اشخاص من المخيم جميعهم رجال مقيدين ومغمغمين، شاهدتهم حيث كنت استطيع الرؤية قليلاً من تحت الغمام عندما أرفع رأسي، أمرنا الجنود بالجلوس على الركب بجانبهم في

صالة المنزل. ابقونا داخل المنزل حوالي 5 ساعات، دون ماء فقط سمحوا باستخدام الحمام ولم يتكلم معنا أحد منهم خلالها، بعدها اقتادونا جميعنا كنا حوالي 15 شخصاً بواسطة اليه عسكرية إلى منشأة وهو عبارة عن مبنى مثل مخزن مساحته كبيرة، استخدموه كنقطة احتجاز وتحقيق ميداني، أثناء النقل هجم الجنود علينا وبدأوا بضربنا بواسطة البواريد والأيادي وركلات بالبساطير، أحد الجنود قام بضربي بقاع السلاح على رقبتي وشعرت بألم شديد. شاهدت مئات المعتقلين من مخيم طولكرم كانوا مقيدين ومغمغمين وجميعهم رجال، حققوا مع غالبية الشباب داخل مكاتب في المنشأة في الطابق الثاني (حيث كانوا يجمعون المعتقلين جميعهم في الطابق الأول واستخدموا الطابق الثاني كمكاتب تحقيق)".

"كنا نتعرض للضرب والشتم من قبل الجنود " كل ما واحد تحرك ولا تنفس أو طلب اشي يضربونه شلاليط وبوكسات". بقينا داخل المنشأة وفي اليوم التالي حوالي الساعة 11 ليلاً، اقتادوني أنا وحوالي 10 شباب بواسطة آلية عسكرية إلى معسكر الطيبة. عندما دخلنا معسكر الطيبة شاهدت من تحت الغمام مجموعة شباب من مخيم طولكرم، يضعونهم على الأرض وشبه عراة إلا من ملابسهم الداخلية، كانوا يتعرضون لضرب مبرح من قبل جنود الاحتلال وأصوات صراخهم عالية. أبقونا في ساحة المعبر في الخارج على الأرض وكانت مليئة بمياه المطر، كان الجو باردا جدا خاصة مع ساعات الليل المتأخرة وعانينا كثيرا من البرد. أبقوني حوالي ساعتين، وفي حوالي الساعة 1 ليلاً بعد منتصف الليل اقتادوني للتحقيق داخل مبنى في المعسكر".

"استمر التحقيق حوالي 3 ساعات، في التحقيق فكوا الغمام والقيود، التحقيق كان حول عملي كمسعف وممرض واتهموني بأني أساعد مطلوبين ومقاومين وهددوني بعملي كمسعف حيث قال لي "إذا بشوفك حامل إبرة بايدك في المخيم بقطعلك إياها "، بعد انتهاء التحقيق كانت الساعة حوالي 4:00 فجرا، مباشرة أفرجوا عني على حاجز الطيبة، مشيت على قدماي حوالي كيلو ونصف حتى وصلت أقرب طريق قرب فرعون".

ونذكر أنّ شهر كانون الثاني/ يناير شهد العالم في تاريخ 27 كانون الثاني قرارًا تاريخيًا لمحكمة العدل الدولية في قضية جنوب إفريقيا ضد اسرائيل، والقاضي بفرض تدابير مؤقتة على دولة الاحتلال لمنعها من اقتراف جرائم إبادة جماعية حيث رأت المحكمة أن هناك أساسًا معقول للاعتقاد بأن إسرائيل ترتكب إبادة جماعية في غزة.

نجدد مطالبنا كمؤسسات حقوقية للمنظومة الحقوقية الدولية، بضرورة استعادة دورها اللازم في وقف العدوان والإبادة الجماعية المستمرة في غزة، ووضع حد للجرائم غير المسبوقة التي تواصل منظومة الاحتلال الإسرائيليّ بممارستها وعلى كافة المستويات.

(انتهى)